

الأزمات الرأسمالية المعاصرة من المنظور الإسلامي

واجهت الرأسمالية، ومن قبلها النظم الاقتصادية الأخرى مثل الاشتراكية، عدداً كبيراً من الأزمات. ولسنا بصدد الحديث تاريخياً عن الأزمات الرأسمالية أو غيرها؛ لأن هذا ليس موضوعنا، لكننا سنتناول الأزمات الاقتصادية المعاصرة وتحديدًا الأخيرة منها، أي أزمة عام 2008، وأزمة منطقة اليورو لعام 2011، وذلك انسجاماً مع الحديث عن واقع ومستقبل الرأسمالية. ومن ناحية أخرى، فقد تبين لنا عند تناولنا للتحليل الرأسمالي للأزمات الاقتصادية الرأسمالية الأخيرة، في الفصل الأول، أنه لا يُسعفنا في فهم حقيقة تلك الأزمات، وذلك لطبيعته الفنية المحضة. بناءً عليه، سنتابع الحديث عن واقع الرأسمالية من خلال تحليل تلك الأزمات، ولكن من منظور إسلامي هذه المرة لمعرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراءها، ومن ثم استخلاص الدروس والعبر المستفادة منها، الأمر الذي قد يمكننا من استشراف مستقبل الرأسمالية لاحقاً.

أولاً: أسباب وتحليل أزمة عام 2008

قبل الخوض في أسباب وتحليل الأزمة من منظور إسلامي، لا بد لنا من القول: إنَّ بعض المحللين الغربيين وغيرهم يخلطون عند تحليل الأزمة بين كيفية حدوث الأزمة وتطورها فنياً وأسباب نشوئها؛ ونظراً لأنَّ هناك شبه إجماع على أنَّ السبب الفني الرئيس لأزمة عام 2008 يكمن في التوسع في الائتمان؛ جيده وورديته على حدِّ سواء، فإننا بقدر ما نحن بحاجة إلى معرفة كيف توسَّع ذلك الائتمان، نحن بحاجة أكبر إلى معرفة لماذا توسع الائتمان ابتداءً، آخذاً

بعين الاعتبار أن حجم ذلك الائتمان قد وصل إلى المستوى الذي أصبح فيه الاقتصاد يتحمل ديوناً حجمها أضعاف حجم الاقتصاد الحقيقي. إن الاطلاع على هذا وذاك سيبين لنا كيف تعمل الرأسمالية، الأمر الذي قد يساعدنا على التنبؤ عمّا ستؤول إليه الأمور مستقبلاً، والذي قد لا يكون بعيداً. وستناول تالياً بعض الأسباب الحقيقية للأزمة، في اعتقادنا.

1- الفصل بين الملكية والإدارة

معلوم أن الرأسمالي (مالك الأسهم) أصبح منذ مدة طويلة جداً "يملك ولا يحكم"، بمعنى أن الرأسمالي وإن كان المالك للأسهم، أي المالك الفعلي للشركة، إلا أنه على أرض الواقع ليس صاحب القرار، فقد أصبحت الشركات الرأسمالية تدار منذ مدة ليست بالقصيرة من قبل رجال تنفيذيين، أي مديرين تنفيذيين، نيابة عن المالكين الفعليين لتلك الشركات. ولعله من السخرية بمكان أن يكون أولئك المديرين - الذين هم في الأصل موظفون عند المالكين - هم وحدهم أصحاب القرار الفعلي، وهم المسيطرون الفعليون على كل شؤون الشركات التي يديرونها بالشكل الذي يروونه مناسباً. ومن ناحية أخرى، لقد أصبح كل ما على المديرين من "واجبات" تجاه المالكين هو مجرد تقديم التقارير الدورية "الإيجابية" عن سير نشاط شركاتهم خلال الفترة الزمنية المعنية، أو تسويق الأداء، من خلال "توظيف" الأرقام بالكيفية المناسبة التي تخدم ذلك الهدف!⁽¹⁾

ومما لا شك فيه أنّ أهداف المالكين قصيرة الأجل أو طويلة، وعلى رأسها استقرار شركاتهم وتحقيق الأرباح، لا تتقاطع أبداً مع الأهداف قصيرة الأجل لأولئك المديرين، والمتمثلة في الحصول على أعلى المرتبات والمكافآت، والميزات غير المادية. وتجلى ذلك بشكل واضح، بل وفاضح أيضاً، على افتراض أن هناك من يخشى من الفضيحة، أنّ عدداً كبيراً من المديرين اتخذوا قرارات بالغة الخطورة، وضللوا المالكين حول أوضاع شركاتهم، وأقنعوهم

(1) Berliet, Jean-Pierre. Lessons from the Financial Crisis for Directors and CEOs of Insurance Companies, in: Risk Management: The Current Financial crisis, Lessons learned and Future Implication, The Society of Actuaries, 2008, pp. 33-37.

حتى خلال الأزمة، أن شركاتهم في وضع جيد، في الوقت الذي كانت تنهار فيه تلك الشركات تدريجاً. ولا غرابة في الأمر؛ إذ إن سلوكاً كهذا ينسجم تماماً مع عقلانية الناشط الاقتصادي الرأسمالي، طالما أنه يؤدي إلى تحقيق المديرين لأهدافهم، لكنه لا ينسجم قطعاً مع أهداف المالكيين. ومن المعلوم أن عدداً من المديرين "غادروا" مواقع عملهم، وكثير منهم يحمل عشرات الملايين من الدولارات، بينما حمل بعضهم الآخر المئات منها "مكافأة" لهم على "إفلاس" شركاتهم!⁽¹⁾ ولعل لقواعد المسؤولية المحدودة (Limited Liability) التي تعمل وفقاً لها شركات الأسهم وغيرها منذ زمن بعيد، دوراً لا يمكن استثنائه في تشجيع المديرين على اتخاذ قرارات بالغة الخطورة نيابة عن الشركات التي كانوا يديرونها؛ إذ من المعلوم أن المسؤولية المحدودة تسمح للمستثمرين والمديرين المشاركة في النتائج الإيجابية لقراراتهم الخطرة مهما بلغت خطورتها، بينما هم محميون من أية التزامات في حالة النتائج السلبية.⁽²⁾ وعلينا أن نتذكر أن المخاطر الأخلاقية، أو بعبارة أدق الفساد، تنجم أساساً عن تقديم ضمانات، صريحة أو ضمنية، للمستثمرين عند القيام باستثماراتهم.⁽³⁾

2- غطاء الودائع والمقرض الأخير

غني عن القول إن ثقة المودعين في حسن أداء المصرف على غاية من الأهمية، فهي التي تمكّن المصرف من الاستمرار في استقطاب المزيد من المدّخرات الوطنية اللازمة للقيام بنشاطاته، لكن إذا تبين للمودعين أن المصرف الذي يتعاملون معه يواجه قدراً من المصاعب، فإنهم لن يترددوا في سحب وداائعهم منه، الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المصرف. وللحد من وقوع ذلك،

(1) Curtis, Gregory. *The Financial Crisis and the Collapse of Ethical Behavior*, White Paper no. 44, Greycourt & Co., Inc., 2008, p. 13.

(2) Dowd, Kevin. Moral Hazard and the Financial Crisis, *Cato Journal*. 29 (1), 2009, pp. 141-166.

(3) O'Driscoll Jr., Gerald P. Asset Bubbles and their Consequences, *Cato Institute*, no. 103, 2008, p. 2.

قامت الحكومات بتوفير غطاء للودائع، لطمأنة العملاء، لئلا يساورهم القلق على ودائعهم. وعلى أهمية هذا الإجراء، إلا أنه قد يؤدي، بل يؤدي بالفعل، في الوقت نفسه إلى تدني حرص المصرف عند اتخاذ قراراته؛ لأنه لا يخشى تدافع موديعيه لسحب ودائعهم، بل ويصبح تدني الحرص أكثر خطورة، كلما ارتفعت درجة خطورة القرارات التي يتخذها المصرف.⁽¹⁾ ويسود الاعتقاد في الأوساط المصرفية، وبين المتخصصين، في الدول الكبيرة والصغيرة على حدٍ سواء، أنَّ المصرف المركزي، في أية دولة كان، لن يقف مكتوف الأيدي، ولن يتردد في تقديم يد العون والمساعدة في حال واجه أحد المصارف مصاعب مالية من قبيل عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته، بوصفه مصرفاً مأزوماً، حتى وإن كانت تلك المصاعب نتيجة لقرارات غير مسؤولة، أو قرارات بالغة الخطورة، أو هما معاً؛ إذ يُعدّ المصرف المركزي "الملاذ الأخير" للمصارف التجارية الأخرى.

وقد يُحتجّ، من ناحية أخرى، بالقول بأنَّ المصرف المأزوم لا يستطيع أن يحصل عادة على المساعدة المطلوبة بسهولة، وذلك لوجود ضوابط وقواعد "صارمة"، لكن هذه القواعد لم تمنع المصارف من الحصول على المساعدة في كل الأحوال، آخذين بعين الاعتبار السلطة القوية التي تتمتع بها المصارف. فضلاً عن ذلك، فإنَّ المصارف تعلم علم اليقين أنَّ مثل هذه القضايا الخاصة، أي إمكانية إفلاس أحد المصارف، تصبح "وبقدرة قادر" من أهم القضايا الوطنية التي تتطلب تكاتف الجميع للعمل على حلها، ومن ثمَّ إخراج المصرف المأزوم من الأزمة التي وضعه المديرون فيها! ومن ناحية أخرى، ولعل في ما سبق ذكره، وفي ما سُمّي لاحقاً بـ (Greenspan Put)⁽²⁾، ما يكفي لدحض مقولة برنانكي بأنَّ الشعور الذي ساد عند بعض الشركات الكبرى، ومنها المصارف، من أنها أكبر من أن تتعرض للفشل (Too-Big-To-Fail)، كان من بين أهم

O'Driscoll Jr., Gerald P. Asset Bubbles and their Consequences, *Cato Institute*, no. 103, (1) 2008, p. 2.

(2) "Greenspan put" مصطلح ينسب إلى آلان غرينسبان (Alan Greenspan) رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (1987-2006). يستخدم هذا المصطلح للتعبير عن السياسة النقدية =

العوامل في صناعة أزمة عام 2008.⁽¹⁾

3- السياسة النقدية

منذ أن توقف التعامل نهائياً بنظام الذهب في السبعينيات من القرن الماضي، وبدء التعامل بالنقود الورقية الرسمية (Fiat Money)، أصبح بالإمكان التوسع في عرض النقود، ومن ثم الائتمان بشكل غير مسبوق، وذلك من خلال عمليات الإقراض، أو ما يُسمى اصطلاحاً بعملية خلق النقود. ثم زاد هذا التوسع توسعاً وبشكل غير مسبوق تاريخياً، نتيجة لدخول التعامل بعقود المشتقات بأنواعها المتعددة، مثل: العقود الآجلة، والعقود المستقبلية، وعقود المبادلات، وعقود الخيارات. وتشير المصادر إلى أن إجمالي سوق المشتقات (Over-the-Counter Derivatives Markets) قد بلغ 648 تريليون دولار أمريكي مع نهاية عام 2011⁽²⁾. ولكي يتصور القارئ مدى كبر حجم هذه السوق (بل قل القنبلة الموقوتة)، فليعلم إنه يساوي أكثر قليلاً من تسعة أضعاف الناتج الإجمالي العالمي لذلك العام والبالغ 70.36 تريليون دولار أمريكي، وفقاً لمنشورات البنك الدولي!

= الفضفاضة التي انتهجها غرينسبان والمتمثلة بخفض معدل الفائدة عند تراجع السوق المالية عن مستوى معين لزيادة معدل السيولة، ولتشجيع المستثمرين في السوق المالية على المخاطرة. ولقد ولدت هذه السياسة لدى المستثمرين الاعتقاد بعدم إمكانية وقوع الخسارة، وعدّ بعض منهم هذه السياسة نوعاً من التأمين؛ لأن الاحتياطي الفيدرالي لا بد وأن يتدخل ليقدم الدعم لهم في حالة التراجع، ومن ثم لا خوف هناك من المخاطرة. ولقد عدت تلك السياسة نوعاً من أنواع عقد الخيار (Put option) بحيث إنه يحق لحامل الأصل المالي أن يبيعه على سعر العقد في موعد الاستحقاق أو قبله للاحتياطي الأمريكي حتى لو كان سعر السوق أقل من سعر العقد. وفي هذا رسالة للمستثمر في السوق المالية بأن لا يخشى المخاطرة؛ لأن الاستثمار في السوق المالية سيكون مربحاً على الدوام.

(1) Bernanke, Ben. The Financial Crisis and Community Banking, *BIS Review*, 34, 2009. p.4.

(2) Bank of International Settlement – BIS. Statistical Release: OTC Derivatives Statistics at end-December 2011. Monetary and Economic Department, 2012, www.bis.org, consulted on 21.08.2013.

وبناءً عليه، فإن الأرضية للتوسع في الائتمان كانت مُعدّة منذ زمن بعيد. ومن ناحية أخرى، لا شك أنّ الرأسمالية تستخدم في تعاملاتها النقود الورقية والمعدنية، لكن حجم هذه النقود لا يُشكل شيئاً يذكر إلى جانب حجم النقود الائتمانية التي تعتمد عليها الرأسمالية بشكل كبير، بل إنه من دون التعامل بالنقود الائتمانية لا يمكن للرأسمالية أن تُسيّر نشاطاتها بالمعدلات المرغوبة من قبل صناع القرار، لهذا فإن عرض النقود (العرض الواسع) في الرأسمالية مبني أساساً على النقود الائتمانية. وعليه، فإنّ احتمالية وقوع التعثر كبيرة جداً، الأمر الذي يؤثر سلباً وبشكل مباشر على حجم الأرباح، ومن ثمّ على حجم الائتمان، وليس هناك، من حيث المبدأ، ما يمنع من انهيار كامل النظام المالي، ومن ثمّ الاقتصادي، في حالة التعثر.⁽¹⁾

ومعلوم أن التوسع في عملية الإقراض تعتمد على معدل الفائدة، أي الربا؛ لأنه الأساس الذي تتم وفقاً له عمليات الإقراض. ويُعدّ معدل الفائدة من الآليات الرئيسة التي تعوّل عليها الرأسمالية لتصحيح مسار الاقتصاد كما تزعم، ويستوي في قبول ذلك والإقرار به أصوليو السوق وغيرهم. لذلك يُعتقد أن صانع السياسة النقدية الرأسمالية يستطيع، نظرياً، تغيير معدل الفائدة؛ رفعاً أو خفضاً، إلى أن يصل هذا إلى المستوى "المناسب"، وفقاً للسياسة النقدية المرسومة، أو إن شئت القوانين الحركية للرأسمالية، لتشجيع من أو ما ترغب في تشجيعه، أو إحباط من أو ما ترغب في إحباطه، وفقاً للظروف الاقتصادية، بهذه البساطة! إلا أنّ هذا عملياً لا يتحقق دائماً، وإنّ تحقق فإنه قد لا يتحقق بالقدر المرغوب. ويعلم الاقتصاديون علم اليقين أن السياسة النقدية تتحدد بعدة عوامل فنية لا يمكن التحكم في أي منها، ومن بينها: حساسية معدل الفائدة للتغير في عرض النقود، وحساسية الاستثمار للتغير في معدل الفائدة، وحجم مضاعف الدخل.

(1) إن مقدار النقود المتداولة في الولايات المتحدة الأمريكية (2009/02) 8.36 تريليون دولار تقريباً بينما مقدار النقود المصدرة 837 مليار دولار تقريباً. (انظر www.federalreserve.gov، تمت مراجعة الموقع الموافق: 2010 / 08 / 12).

وبناءً عليه، لعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا: إن السياسة النقدية المستخدمة في اقتصاد أية دولة من الدول، سواءً كان هذا متقدماً أو غير ذلك، لا تخرج عملياً عن كونها محاكمة عن طريق التجربة والخطأ. والمفارقة العجيبة هي أن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي انثُقد في فترة الكساد الكبير عام 1929 لاتخاذ سياسة نقدية انكماشية؛ أي معدلات فائدة مرتفعة؛ بينما أخذ عليه في أزمة 2008 اتخاذ سياسة نقدية توسعية؛ أي معدلات فائدة منخفضة. ومن الجدير بالذكر أنه كانت هناك سيولة كبيرة في الأسواق في كلتا الحالتين، انطلاقاً من التوسع في الائتمان على أساس معدلات الفائدة السائدة.⁽¹⁾ ومع هذا، يُصر تايلور على أن السبب (الفني) الرئيس للأزمة يكمن في الإفراط النقدي الناجم عن سوء السياسة الحكومية الأمريكية، ممثلة بسياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حيال تحديد معدلات الفائدة.⁽²⁾

ولقد تم تاريخياً تقديم تفسيرات عديدة لتسويغ استخدام معدل الفائدة، ولعل من أهمها "أفضلية السيولة" التي تقدمت بها النظرية الكنزية؛ إذ يُفترض باختصار أن الفائدة تُدفع من أجل تشجيع الفرد على التخلي عن دوره كمستهلك ليصبح مدخراً، ويتخلى بذلك عن السيولة التي في حوزته، الأمر الذي يوفر المزيد منها للمصارف التي تعمل على توفيرها "لمن يرغب" في الاستثمار في الأصول الإنتاجية، ليؤدي ذلك في النهاية إلى النمو الاقتصادي. وبغض النظر عن صحة ما ذكر إلا أن مهندسي الأدوات المالية كان لهم رأي آخر؛ إذ عمل هؤلاء حديثاً وحثيثاً على إدخال المزيد من الأدوات المالية، أو المشتقات، إلى جانب ما كان موجوداً في الأصل، المبنية على معدل الفائدة التي انتشرت في الاقتصاد كالنار في الهشيم. لكن معدل الفائدة لم يستخدم في هذه الحالة وفقاً للنظرية الكنزية، أي تشجيع الاستثمار في الأصول الحقيقية، وإنما استخدم

Romer, Christina D. The Nation in Depression, *Journal of Economic Perspectives*, vol. 7, No. 2, 2008, pp.19-39. (1)

Taylor, John B. The Financial Crisis and the Policy Responses: An Empirical Analysis of What Went Wrong, *NBER working paper*, no. 14631, 2009, p. 18. (2)

بهدف جني المكاسب المالية السريعة من قبل صناديق المخاطر أو التحوط (Hedge Funds)، والمصارف الكبرى والتي توسعت بشكل غير مسبوق في استخدام الرافعة المالية أو الاقتراض لرفع القدرة على التداول لتحقيق المزيد من العوائد.⁽¹⁾ وأصبح مجرد القيام بصفقات مالية محضه -مثل هجمات المضاربة على أسهم بعض الشركات، والتلاعب بها أو بالقطاعات أو بالعملات، عن طريق الاقتراض واستخدام العديد من الأدوات المالية، والبيع على المكشوف (Shorting) وغيرها- والتي لا دور لها إلا توسيع دائرة المراهنات، أو قل المقامرة، ونقل المخاطرة من طرف إلى آخر، يُعد بالنسبة لتلك المؤسسات نشاطاً لا يقل أهمية عن النشاط الإنتاجي، مع أن جزءاً كبيراً من ذلك النشاط يُعد من وجهة نظرنا نشاطات مشبوهة، وهذا أقل ما يقال.

وتشير الوقائع إلى أن استعمال تلك الأدوات أدى إلى تعقيد العملية التمويلية، من خلال إدخالها عبر طرق معقدة، وحلقات عديدة لا طائل من ورائها، بل أدى إلى إخراج تلك العملية برمتها عن مسارها الأصيل الموجه نحو الإنتاج. وهكذا أصبح النظام المالي الرأسمالي برمته أكثر تعقيداً، وأكثر صعوبة في المراقبة والضبط مما سبق بكثير، على افتراض كفاءة ما هو موجود من المراقبة والضبط، في سوق أُريد لها أن تكون حرة إلى درجة الانفلات. وتحول الاهتمام بشكل كبير عن جني الأرباح من العمليات الإنتاجية إلى جني المكاسب المالية، أو بشكل أدق الربح المالي (Financial Rent) من العمليات المالية الصرفة، التي لا تضيف قيمة، ولا تدخل في حساب الناتج الوطني الإجمالي، وإن حققت مكاسب لأصحابها. ومما لا شك فيه هو أن ما سبق ذكره يلقي بظلال ثقيلة على مدى أهمية معدل

(1) تشير الدراسات إلى أن درجة الرافعة في صناديق المخاطرة أو التحوط بحدود عشرة أضعاف رأس المال يُعد أمراً معتاداً! ومن ثم فإن المقصود هو خلاف لذلك. ولعل استخدام معدل الرافعة من قبل صندوق المخاطر الشهير، والذي انهار عام 1998 المسمى (Long-Term Capital Management - LTCM) يعطي مثلاً واضحاً على استعداد بعض صناديق التحوط للمخاطرة إذ اقترض هذا الصندوق 125 بليون دولار أمريكي مقابل رأسمال بحدود 5 بليون فقط، أي أنه استدان 25 ضعفاً لرأسماله (Strömquist, 2009).

الفائدة وفعاليتها كأداة للسياسة النقدية الرأسمالية، التي طالما رُوِّج لها المروجون، وأداة للتخلي عن السيولة، وتوفير القدر المناسب من المدَّخَرات الوطنية، وكذلك كمعيار لحساب التكلفة بالنسبة للمقترض، وحساب العوائد بالنسبة للمقرض.

4- الفساد

إن النزعة الفردية والنفعية والمادية، بل قل الجشع والطمع، الناجمة عن الفكر الاقتصادي الغربي، التي أصبحت الثقافة الرأسمالية السائدة والممارسة على أرض الواقع، لا بدَّ وأن تدفع إلى الفساد، أو بمصطلحات الاقتصاديين إلى المخاطر الأخلاقية.⁽¹⁾ فمما لا شكَّ فيه "أنه لولا جشع عدد كبير من العناصر الفاعلة ... لما انفجرت الأزمة بهذه الحدة."⁽²⁾ إننا لو بسَّطنا الأمور لوجدنا أنَّ النشاط المالي بشكل خاص، والاقتصادي بشكل عام، هو نشاط يُمارَس من قبل أفراد (الشركات مكونة من أفراد)، أو إن شئت ممن يُسمون بالنشطاء الاقتصاديين، من خلال مؤسسات وأدوات سوقية رأسمالية، تحت مظلة قواعد وقوانين رسمية رأسمالية ناظمة للنشاط؛ لذا فإن الحاجة تدعو عند القيام بدراسة وتحليل الأزمة إلى تسليط الأضواء على سلوك هؤلاء الأفراد أو النشطاء كل حسب موقعه، مشرِّعاً ومنفذاً وناشطاً ومراقباً. عندها سيتبين لنا الدور الذي اضطلع به الفساد في الأزمة، بل وفي كل أزمة، وهو دور سلبي رئيس بكل المقاييس، ولا يجوز موضوعياً تجاهله، بل إنه ليس من الحكمة في شيء فعل ذلك.

من ناحية أخرى، فقد ظهر مصطلح المخاطر الأخلاقية (Moral Hazard) في الأدبيات الاقتصادية الرأسمالية منذ مدة ليست بالقصيرة، وتشير الأدبيات

(1) يتحدث بعضهم عن الفساد الأخلاقي، والفساد المالي، والفساد الإداري... الخ، وكأنها أنواع مختلفة للفساد. الواقع أن الفساد، الذي هو ضد الصلاح، واحد، وهو في الأساس انحراف في السلوك عمّا هو مجمع عليه من قيم ومبادئ. وقد يتمثل الفساد في ممارسات أو أشكال عدة، لكن ذلك لا يخرج عمّا ذكرنا. ومن ثمَّ يمكن القول: إن جميع أشكال الفساد هي في الأصل انحراف في السلوك عن المنظومة القيمية. وبناءً عليه، استخدمنا هنا مفردة الفساد وحسب.

(2) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ اونكتاد، الأزمة الاقتصادية العالمية...، مرجع سابق، ص 1.

الاقتصادية إلى أن استعملاته الأولى كانت تنطوي على معنى سلبي؛ إذ كان يدلّ على الخداع والغش وما شابه. إلا أنه تمت تنحية هذا المعنى جانباً، وتحول لاحقاً استخدام هذا المصطلح في جميع الأدبيات الاقتصادية والمالية وغيرها بعيداً عما كان يدلّ عليه معناه الأخلاقي، انسجاماً مع الموقف الاقتصادي القاضي بالفصل بين القيم والاقتصاد، وأصبح المعنى المستخدم يعبر عن حالة من عدم الكفاءة ليس إلا، عندما يتم تبادل المخاطر!⁽¹⁾ ومع هذا ما زال هناك بعض من المتخصصين من يسمون الأمور بمسمياتها ولا يجدون ضيراً في استخدام مفردة الفساد (Corruption)، التي ورد استخدامها في عدد من المصادر المشار إليها هنا وغيرها.

ويُصاغ تعريف المخاطر الأخلاقية في المالية والإدارة والتأمين وغيرها بأكثر من طريقة، وإن كانت جميعها تنتهي إلى النتيجة نفسها، فنجد في القاموس المالي أنّ المخاطر الأخلاقية تعبر عن المخاطر الناجمة عن عدم تصرف أحد أطراف الصفقة بأمانة، بمعنى أنّ المخاطر الأخلاقية تقع عندما يتصرف الطرف المحمي من المخاطر بشكل مختلف عنه فيما لو كان معرضاً لتلك المخاطر. وتُعرف المخاطر الأخلاقية أيضاً على أنها حالة يقرر فيها شخص ما حجم المخاطر التي يريد مواجهتها، بينما يتحمل شخص آخر تبعات ذلك القرار إذا ساءت الأمور.⁽²⁾ ويقال أيضاً إنّ هناك حالة مخاطر أخلاقية عندما يكون طرف ما مسؤولاً عن مصالح طرف آخر، ولكن الطرف الأول لديه دوافع تجعله يقدم مصلحته الخاصة أولاً، بل وعلى حساب مصلحة الطرف الثاني.⁽³⁾ والجدير بالذكر أن التفسير الاقتصادي المعطى لوجود حالة المخاطر الأخلاقية، ينطلق عادة من وجود حالة

Dembe, Allard E. and Leslie I. Boden. Moral Hazard: A Question of Morality? *New Solutions*. Vol. 10, No. 3, 2000, pp. 257-279. (1)

Krugman, Paul. *The Return of Depression Economics and the Crisis of 2008*, W.W. Norton Company Limited, 2009, p. 62. (2)

Dowd, Kevin. Moral Hazard and the Financial Crisis, *Cato Journal*. Vol. 29, No. 1, (3) 2009, pp. 141-166.

من عدم التماثل في المعلومات (Asymmetrical Information)؛ بمعنى أن أحد أطراف التبادل يتمتع بقدر أكبر من المعلومات من الطرف الآخر، ويُتَوَقَّع أن تكون لدى الطرف -الذي يعلم قطعاً هو دون غيره عن أفعاله أو مقاصده ونواياه- ميول أو دوافع إلى التصرف بشكل غير مسؤول ومقصود في آن معاً من وجهة نظر الطرف الآخر.⁽¹⁾ ونتيجة لذلك فإن الطرف، سواءً أكان شخصاً أم شركة، الذي لا يتحمل النتيجة الكاملة لتصرفاته سيكون بالتأكيد ميلاً إلى أن يكون أقل حذراً، كي لا نقول غير ذلك، عند اتخاذ قراراته، مما لو كان مسؤولاً بشكل كامل ومباشر عن أفعاله، مما يؤدي إلى أن يتحمل الطرف الآخر، والذي لا علاقة له بالقرارات المتخذة، جزءاً من التبعات السلبية لتلك القرارات، وربما كامل التبعة.

وهكذا تم تسويق، بل وقبول وقوع المخاطر الأخلاقية في النشاط الاقتصادي، انطلاقاً من ربطها بالنقص في المعلومات دون أن يكون للمقاصد والنوايا علاقة في ذلك، وكأنه يُراد القول بأن المعلومات في العادة تامة، إلا أنها ناقصة في بعض الحالات الاستثنائية، مما يتولد عن ذلك، رُغم أنف المتعاملين، المخاطر الأخلاقية. لكن واقع الحال يقول: إن وقوع المخاطر الأخلاقية لا يعود إلى تلك الأسباب الواهية، بل إن الأمر برمته ليس بالضرورة نتيجة للنقص في المعلومات، لاسيما في عالم متختم بالمعلومات؛ لأن هذه لم تكن تامة قط، ولن تكون البتة، بقدر ما هو نقص حقيقي في القيم والأخلاق.

ومن ناحية أخرى، فقد خضع استخدام الائتمان تاريخياً، شرقاً وغرباً على

(1) يميز الاقتصاديون تقليدياً بين المخاطر الناجمة عن نشاطات مخفية (Hidden actions) التي يرون أنها تؤدي إلى ما يُسمى بالمخاطر الأخلاقية (Moral hazard)، والمخاطر الناجمة عن معلومات مخفية (Hidden information) التي يرون أنها تؤدي إلى ما يُسمى بالاختيار غير الملائم (Adverse selection)، للمزيد انظر:

- Rauchhaus, Robert. Principal-Agent Problems in Humanitarian Intervention: Moral Hazards, Adverse Selection, and the Commitment Dilemma, *International Studies Quarterly*, 53, 2009.
- Samuelson, William F. and Stephen G. Marks. *Managerial Economics*, 5th Ed., John Wiley & Sons. Inc., 2006, p. 636.

حدّ سواء، إلى قواعد ناظمة له و ضمانات؛ مثلت أصولاً حقيقية، كي تكفل حقوق الأطراف الداخلة فيه، خاصة في حالة العجز عن السداد. وفي ظل مثل هذه المعطيات والإجراءات، لا توجد مشكلة في استخدام الائتمان، وإنما تكمن المشكلة في التوسع فيه في ظل معطيات وإجراءات أخرى، وظروف اقتصادية معينة، وفي التراخي في تطبيق القواعد الناظمة للائتمان، بل إن واقع الحال يقول في كسر تلك القواعد. والائتمان كما هو معروف في كل المجتمعات هو مجرد قرض يحصل بناءً عليه أحد الطرفين، المدين، على مقدار من الائتمان أو التمويل من الطرف الآخر، الدائن، بشروط وقواعد واضحة، متفق عليها وملزمة للطرفين، بما في ذلك البدل والضمان. ومن المعلوم أنّ البدل في الرأسمالية يتمثل في الفائدة المدفوعة، وأما الضمان فيتكفّل به التأمين.

ومن ناحية ثانية، كان الإقراض أو الائتمان يتم تاريخياً - في الغرب - بالطريقة التقليدية المعروفة؛ أي بمعنى أن تقوم المؤسسات المعنية بالإقراض بإصدار القروض المضمونة بالأصول والاحتفاظ بها إلى نهاية فترة سدادها. ويترتب على ذلك أنّ المؤسسة المقرضة تتحمّل وحدها كامل المخاطر التي قد تنجم عن القرض في حال تعثر المدين، أي أنه لم يكن وارداً تاريخياً أن تباع هذه القروض إلى طرف آخر، ومن ثمّ تحويل مخاطر تلك القروض أيضاً إلى ذلك الطرف. ولكي تحدّد المؤسسة المقرضة من حالات التعثر والوقوع في المخاطر، كانت هذه حريصة كل الحرص على اختيار عملائها بحذر شديد، ولا تقبل منهم إلا من كانت لديه الملاءة الكافية.⁽¹⁾ ولكن، فقد تغير هذا النمط من التعامل؛ إذ أصبح المقرض يصدر القروض ليس للاحتفاظ بها، بل لبيعها عن طريق تحويلها بمخاطرها إلى سندات مؤمّن عليها تُباع إلى آخر. لهذا لم يعد لدى المقرض من سبب ليكون حريصاً وحذراً بما فيه الكفاية عند اختيار عملائه؛ إذ إن كل ما يهمه هو القيام بعملية الإقراض والحصول على العوائد المترتبة عن تلك العملية فحسب.

Mitchell, Stephen and McGarry, John F. Recent Crisis: Roots and Lessons, in: "Risk (1) Management: The Current Financial crisis, Lessons learned and Future Implication", The Society of Actuaries. 2009, p. 50.

وغني عن القول، فإنه كلما ارتفع حجم الإقراض يرتفع معه ما تحققه المؤسسة المقرضة من دخل جراء الحصول على الرسوم المدفوعة نتيجة القيام بالإقراض، وما يحققه المديرون من مكافآت، بلغت أرقاماً خيالية، نظير "جهودهم" في تحقيق المزيد من الإقراض. ونتيجة لذلك لم يُعد هناك ما يمنع من تقديم القروض حتى إلى ذوي الملاة المتدنية، بل وحتى عديمي الملاة، الذين تمكنوا فعلاً من الحصول على حجم كبير من القروض، مع أنهم لم يكونوا مؤهلين لها بحال من الأحوال، الأمر الذي أدى إلى التوسع وبشكل غير مسبوق في هذه الفئة من القروض التي باتت تُعرف بالقروض الرديئة.

ونتيجة لاختلاف ملاة المدينين، يسعى مولدو القروض -بقصد بيعها والحصول على رسوم العملية، إلى تسويق إصدار القروض، ولو شكلياً- إلى التعاقد مع مقيمين لإبداء الرأي في إصدار القروض من عدمه، وتصنيف القروض من حيث جودتها! ونلاحظ هنا وجود علاقة تكاملية بين مديري المؤسسات المولدة للقروض والمقيمين؛ إذ يعلم هؤلاء المقيمون أن القروض للبيع، وأن المديرين يرغبون في الحصول على تقييم جيد، الأمر الذي دفعهم إلى إصدار تقييم ينسجم بالضرورة مع رغبات المديرين، خشية أن يخسر المقيمون عقوداً مستقبلية مع مولدي القروض! وهنا نلاحظ دور الفساد، وعدم صحة القول بارتباط الأمر بنقص في المعلومات المشار إليه. وعند تسنيد القروض (أي تحويل القروض إلى سندات) كان مولدو القروض أو المديرون يعلمون جيداً ما هو مطلوب لإعداد تلك القروض، ورقياً في الأقل، كي تستوفي هذه القروض شروطاً سوقية بعينها، لتصبح قابلة للتداول في السوق الثانوية للأوراق المصرفية.⁽¹⁾

(1) يُشير بعضهم إلى أن وجود السوق الثانوية للأوراق المالية بحد ذاته يُعد عاملاً مؤسباً هاماً في الأزمة؛ إذ لو لم تكن السوق الثانوية موجودة لما تمكن مولدو القروض، بقصد البيع، من إصدار تلك القروض ابتداءً. ومع صحة هذا القول، إلا أنه يجب أن لا يوجه اللوم إلى وجود هذه السوق، وإنما إلى سلوك نشطاء السوق أنفسهم.

ومن ناحية أخرى، فإن مشتري القروض المسندة، وهم غالباً صناديق المخاطر والمصارف التجارية والاستثمارية، كانوا يشترون تلك السندات بقصد إعادة البيع، والحصول على رسوم العملية أيضاً، شأنهم في ذلك شأن مولّدي القروض. ولتحقيق ذلك عمل المشترون على تشكيل رزم (Bundles) من تلك الأوراق المالية المسندة عقارياً - أي أنها سندات مضمونة بالرهن العقاري (MBS-Mortgage Backed Securities) - والتي تحتوي على قروض معظمها عالية المخاطرة، للبيع بالجملة، أي كرز. ومما سهّل عملية تداول تلك السندات: أولاً، انتشار استخدام أدوات مالية حديثة ومعقدة ابتدعها "مهندسو الأدوات المالية" في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، وعلى رأسها سندات الدين المضمونة (!)، أي المضمونة بالقروض، والمضمونة بدورها بالرهن العقاري (Collateralized Debt Obligation- CDOs).

وثانياً، قدرة مولّدي سندات الدين "المضمونة" على الحصول على تصنيف استثماري مرتفع جداً لتلك السندات من قبل وكالات تصنيف الائتمان، مع العلم المؤكد لدى هذه الوكالات بأن سندات الدين تلك تتضمن قروضاً عقارية عالية المخاطرة. وحتى على افتراض حسن نوايا وكالات تصنيف الائتمان، مع علمنا بصعوبة قبول هذا الافتراض، لم يكن هناك ما يُمكن تلك الوكالات من تقديم تصنيف مقبول لتلك الأدوات لحدثة عهداً؛ إذ ليس هناك ما يكفي من المعلومات التاريخية عنها تمكّن من تصنيفها، ومع هذا فقد أعطيت تلك السندات تصنيفاً مرتفعاً. وتشير الوقائع إلى أنّ وكالات التصنيف كانت على دراية تامة برغبات مولّدي تلك السندات، المصارف الكبرى، للحصول على تصنيف مرتفع لسنداتهم، كي تكون هذه قابلة للتداول. وفي حالة كهذه، تقتضي "العقلانية الاقتصادية" تحقيق رغبات مولّدي السندات، وخلافاً لذلك فإن وكالة التصنيف المعنية ستخسر بالتأكيد التعاقد المستقبلي، الذي يسيل لحجمه الكبير كلُّ لعب، مع مولّدي السندات، وهنا لاحظ دور الفساد مرة أخرى.

ويشير لايسندرو⁽¹⁾ إلى أنه لولا دور الوسيط الذي قامت به صناديق المخاطر بين المشتريين أو المستثمرين (!) والبايعين أو المصارف، فإنه ما كان من الممكن أن يصل حجم تلك الأوراق المالية أو السندات الناجمة عن القروض الرديئة، وبالذات CDOs، إلى المستوى الحرج الذي وضع النظام المالي العالمي برمته على حافة الانهيار؛ إذ ما كان يمكن أن يكون هناك سوق لمثل تلك السندات. والجدير بالذكر هو أن عدد تلك الصناديق وحجم استثماراتها، أو قل مرافقاتها، ارتفع وبشكل استثنائي في الفترة 2002-2006، ليصل عددها إلى عشرة آلاف صندوق بعد أن كان هناك خمسة آلاف منها، وليصل حجم المرافقات التي كانت تديرها إلى 1.5 تريليون دولار أمريكي بعد أن كانت 500 بليون دولار أمريكي. وتأكيداً على عظم دور تلك الصناديق، والتي لا تخضع للرقابة والتنظيم مثل صناديق الاستثمار المشتركة (Mutual Funds) في الأزمة، يكفي الإشارة إلى أنها استحوذت على ما يعادل 47% من إجمالي سندات CDOs البالغ حجمها عام 2006 حوالي ثلاثة تريليون دولار أمريكي، بينما توزع الباقي على شركات التأمين والمصارف التي استحوذ كل منها من تلك السندات على 28% و 25% على التوالي.⁽²⁾

ومن جانب آخر، وبما أن النشاط الاقتصادي بطبيعته محفوف بالمخاطر، فإن الشركات الرأسمالية تجد في التأمين صمام الأمان؛ لأنه يمكنها من تحويل المخاطر التي يمكن أن تواجهها إلى طرف آخر، وهكذا أصبح التأمين "صناعة" يصعب بل يستحيل، على الاقتصاد الرأسمالي العمل دونها. والتأمين كما هو معلوم عقد بين طرفين، يدفع الطرف الأول رسوماً مغرية للطرف الثاني، ليتحمل المخاطر المحتملة للنشاط، ويتعهد هذا الطرف بدفع أية خسائر، إن وقعت، إلى الطرف الأول. وأصبح التأمين هو الضمان للطرف الأول، وتحميل المخاطر إلى الغير ما أمكن، هو الضمان للطرف الثاني. وانطلاقاً

Lysandrou, Photis. The Primacy of the Hedge Funds in the Subprime Crisis, *Journal of Post-Keynesian Economic*, Vol. 34, No. 2, 2011, pp. 225-235. (1)

Ibid.

(2)

من هذا، لقد انتشرت في السنوات القليلة الماضية وبشكل واسع أدوات مالية جديدة تُسمى مقايضة مخاطر الائتمان أو مبادلة التأمين ضد مخاطر عدم تسديد الائتمان (Credit Default Swaps-CDSs). وهذه عبارة عن عقود تأمين ضد مخاطر تعثر سندات المصارف الكبيرة؛ إذ سهلت هذه الأدوات تقديم التأمين على أصول مشكوك في مخاطرتها، الأمر الذي سمح للشركات وغيرها من المؤسسات الحكومية ببيع سنداتهما بسهولة. ولقد استخدمت هذه الأدوات أيضاً لتأمين السندات المسندة عقارياً (MBS) وغيرها من السندات العقارية المصرفية ذات المخاطرة المرتفعة.

وهكذا تمكّن مولدو القروض العقارية، والمستثمرون في تلك القروض على حدّ سواء من نقل مخاطرها عن طريق تحويلها إلى سندات "مضمونة"، وبيعها من طرف إلى آخر محلياً وعالمياً، الأمر الذي وسّع الرقعة الجغرافية للأزمة، لتشمل العالم بأسره.⁽¹⁾ ويتبين وبكل وضوح من كل ما سبق أن الفساد لم يكن خلف الأزمة فحسب، بل كان يسير معها خطوة بخطوة. وكما يقول كورتز: "إنّ الأسباب الجذرية والجوهرية للأزمة تكمن في الانهيار التدريجي الكامل للسلوك الأخلاقي في كامل الصناعة المالية، وعلى وجه الخصوص اختفاء أي وعي ائتماني مسؤول يعبر عن الاهتمام بمصالح العملاء."⁽²⁾ ولعل هذا ما دفع شيفر إلى القول: إن "الأمر الأكيد هو أن أسباب الأزمة الراهنة غاية في الشر والخبث."⁽³⁾

أما من حيث تحليل الأزمة، فإنه يمكن القول أيضاً أنّ ما يسمى بالفقاعة ليست إلا عملية مضاربة سعرية، تهدف إلى رفع السعر بشكل مصطنع، على أمل

Baker, Dean. The Housing Bubble and the Financial Crisis, *Real-World Economics Review*, issue No. 46, 2008, pp. 73-81. (1)

Curtis, Gregory. *The Financial Crisis and the Collapse of Ethical Behavior*, White Paper no. 44, Greycourt & Co., Inc., 2008, p.1. (2)

شيفر، انهيار الأسهم: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، مرجع سابق، ص380. (3)

أن يحقق المضارب من وراء ذلك عوائد نتيجة للتغيرات المتوقعة في القيمة السوقية للأصل، دونما اهتمام بالعائد المالي الذي يُدرّه الأصل. ولكي تتحقق تغيرات ملموسة في السعر، لا بدّ من أن يقوم المشاركون في العملية من تبادل كميات كبيرة من الأصل المعني بسعر يفوق قيمته السوقية. والجدير بالذكر أنّ كل مشارك كان يعلم أنّ الأسعار ليست حقيقية، وأنهم جميعاً في مباراة، إذا جاز لنا هذا التعبير، وأنّ كلّاً منهم يُغرّر بالآخر، لكي يشتري بسعر أعلى، انطلاقاً من التوقع باستمرار التوجه الصاعد للأسعار. وعند بلوغ السعر إلى المستوى "المناسب"، يحقق المشارك الذي يتمكن من البيع مقدار الفارق بين سعر الشراء وسعر البيع، بينما يخسر المشارك الذي لا يتمكن من البيع المقدار ذاته، في مباراة صفرية النتائج.

ومما لا شك فيه أنّ كل مشارك يعلم أنّ الأسعار لن تستمر في الارتفاع إلى ما لا نهاية، لكنّ أحداً لا يعلم متى تتوقف تلك الأسعار عن الارتفاع، ومع هذا يتقبّل المشارك مخاطرة البقاء في "اللعبة" أكبر وقت ممكن، ليحقق أكبر قدر من الفارق بين الأسعار. ولسبب ما، مفتعل أو غير ذلك، فإنه فور تراجع الأسعار، ولو قليلاً، عن أعلى مستوى وصلت إليه، تنهار تلك الأسعار بمعدلات عالية وبتسارع كبير؛ لأنّ التوقع باستمرار ارتفاعها لن يعد قائماً. وهكذا يندفع جميع المشاركين مرّة واحدة - كالقطيع الذي يواجه خطراً - إلى الخروج من اللعبة بأكثر قدر من العوائد، أو بأقل قدر من الخسائر، وما كان لهذه العملية أن تستمر إلا خلال الفترة التي كانت فيها أسعار العقارات في ارتفاع، كي يستمر الطلب على الإقراض. ولكن، عندما أخذ معدل الفائدة بالارتفاع وأخذت أسعار العقارات بالتراجع، انخفض الطلب على الائتمان، ومن ثمّ أخذت العملية برمتها في التراجع، وكانت المحصلة تحول العملية كاملة من رهونات عقارية إلى مراهنات، مقامرة، حول تلك الرهونات، وبأضعاف أضعاف الحجم الأولي للرهنات، الأمر الذي حول السوق المالية، بل والعقارية الأمريكية، إلى أكبر كازينو عرفته البشرية.

ثانياً: دروس مُستخلصة من أزمة عام 2008

يبدو جلياً مما سبق أن هناك عدداً من العوامل التي أدت إلى وقوع الأزمة، ومن ثم توسعها. ومن جانب آخر، فإن الدروس المستخلصة من الأزمة تعتمد أساساً على كيفية تشخيصها، ومما يلاحظ أن جُل التشخيص الرأسمالي، وربما كله، جاء على نحو فني محض، مثل مراقبة سلوك المتغيرات الاقتصادية من حيث زيادتها أو نقصانها في فترة زمنية، ومقارنة ذلك السلوك مع فترة أخرى... إلخ. ومع أنه لا ينكر أحد أهمية التعامل مع المتغيرات الاقتصادية، والنماذج الإحصائية والقياسية في حدود ما تستطيع أن تقدمه هذه النماذج، فلا يصح ولا يجب أن تُبنى القرارات المصيرية الاجتماعية انطلاقاً فقط من النتائج التي توفرها تلك النماذج. فضلاً عن ذلك، لقد انحصر الحديث، على مستوى الاقتصاد الكلي، حول "الحرية الاقتصادية"، بمعنى تدخل الدولة من عدمه في الاقتصاد، تلك القضية الجدلية القديمة التي لم يصل الغرب، ومن يحذو حذوهم، فيها إلى موقف نظري قط، فما زال الخلاف قائماً، وما زالوا منقسمين على أنفسهم ما بين الليبراليين المنادين بعدم تدخل الدولة، والكنزيين المنادين بالتدخل. ويبدو أن كلا الطرفين لم يعلما بعد أن تدخل الدولة من عدمه ليس مبدأ اقتصادياً يُعتد به، وأن العامل المحدد لذلك هو واقع حال الرأسمالية ليس إلا.

ويرى ستجلتز⁽¹⁾ أن الأزمة لم تكشف عن ضعف المفاهيم النظرية بخصوص الحرية الاقتصادية فحسب، بل وفي ما يتعلق بالسلوك العقلاني للناشط الاقتصادي، ويضيف بأن الأسواق غير المقيدة ليست ذاتية الضبط، ولا تتمتع بالضرورة بالاستقرار والكفاءة. ويخلص ستجلتز إلى القول بأن من أكبر الدروس المستخلصة من الأزمة، يكمن في التركيز على الدور الهام الذي يمكن للحكومة أن تضطلع به للحد من الوقوع في أزمات أخرى، ولاتخاذ الإجراءات المناسبة

African Development Bank. Joseph Stiglitz's speech in the AFDB Eminent Speaker (1) Program, www.afdb.org, consulted on 06.10.2010.

للحد من آثار الأزمات عند وقوعها. وعلى النقيض من ذلك، يرى تيلور أن يُوجه اللوم إلى تدخل الدولة؛ ذلك لأن السوق، من وجهة نظره، ليست مسؤولة عمّا جرى. وبناءً عليه، فإن تيلور يطالب، كدرس مستخلص من الأزمة، بالعودة إلى سياسات الانفتاح -وكان السياسات الحالية ليست كذلك- وبالحرية الاقتصادية، وكان هذه غير ممارسة⁽¹⁾. وأما على مستوى الاقتصاد الجزئي، فقد سُلط الضوء في الغالب على حوكمة الشركات، بشكل عام، وعلى إدارة المخاطر في المالية منها، بشكل خاص. ويبدو كذلك أن هناك شبه إجماع على أن حوكمة المؤسسات المالية وغيرها تتطلب القدر الأكبر من الاهتمام.

ومع هذا يرى بعضهم أن الدروس الجديدة المستخلصة محدودة العدد، وذلك لعدم وجود كثير من الاختلاف ما بين هذه الأزمة وسابقتها، باستثناء كبر حجم الأخيرة، ولا يسعنا إلا أن نقول: إن النظريات الاقتصادية المنبثقة عن الفكر الاقتصادي الغربي، على جمالها البنيوي وفعاليتها المنقطعة النظير في قاعات التدريس، كانت فاشلة تماماً في إثبات صلاحيتها في التعامل مع قضايا العالم الاقتصادية الحقيقية. فضلاً عن ذلك، كلنا يعلم أن الدول المسماة بالنامية لم تأل جهداً طيلة العقود الماضية في تطبيق السياسات الاقتصادية الرأسمالية، سواءً بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي أو خلافاً لذلك، إلا أن أيّاً منها لم يصل بعد إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً. وإن الانفتاح الاقتصادي وحده قد يحقق النمو الاقتصادي في المدى القصير، لكنه لن يؤدي البتة على المدى الطويل إلى التنمية، وإنما إلى التبعية. وعلينا أن نكون حذرين عندما نتناول التحولات الاقتصادية في دول مجموعة بريك (BRIC)، ودول جنوب شرق آسيا وكذلك تركيا وبعض الدول الأوروبية الشرقية سابقاً، لأن الفضل في النمو الاقتصادي المتحقق في هذه الدول لا يعود بالضرورة إلى الرأسمالية

Taylor, John B. Lessons from the Financial Crisis for Monetary Policy in Emerging Markets, Speech at the Eleventh L.K. Jha Memorial Lecture, Reserve Bank of India, www.rbi.org, (consulted on 09.10.2010).

المعولمة، وإنما إلى سياسات اقتصاد السوق الخاصة بتلك الدول.⁽¹⁾ وانطلاقاً مما سبق، فإنه يعتقد أن الحاجة تدعو بقوة إلى وجود نظام اقتصادي بديل. وقد لفت شابرا الأنظار سابقاً إلى هذه الحاجة مُعللاً ذلك بعدم قدرة النظام الحالي على توفير الرفاهية الموعودة، بل ولا حتى مكوناتها المادية، فضلاً عن فشل التغييرات الشكلية التي أدخلت على النظام الرأسمالي.⁽²⁾ ومما لا شك فيه أن تلك الدعوة ما زالت قائمة، بل ونعتقد جازمين أنها أشد إلحاحاً اليوم من أي وقت مضى.

ومن جانب آخر، يقدم النظام الاقتصادي السوقي الإسلامي نفسه كنظام بديل لما يتمتع به من ميزات وقدرة كامنة، بما في ذلك السوق الحرة المسؤولة. إلا أنه لن يُكشف عن تلك الطاقة الكامنة إلا من خلال التزام الإنسان، مستهلكاً ومنتجاً، وعاملاً ورب عمل، وحاكماً ومحكوماً بالقيم الإسلامية ذات العلاقة عند مزاولتهم للنشاط الاجتماعي الاقتصادي، بما في ذلك التزام المؤسسات المالية والاقتصادية بذلك. وإن تحقق ذلك، سيكون بين يدي البشرية نظاماً بديلاً، وطريقة أخرى لمزاولة النشاط الاقتصادي قادرة بالتأكيد على تقديم الدروس والعبر التي تجعل من النظام الاقتصادي السوقي أفضل بكثير، بل وأكثر إنسانية مما هو عليه الآن في ظل الرأسمالية القائمة.⁽³⁾

فضلاً عما سبق، فقد تبين لنا تاريخياً أن السوق غير المقيدة ليست الخيار الأول، ولا الثاني. ومما لا شك فيه أن الوقائع تُدلل على عظم الحاجة إلى وجود ضبط مالي واقتصادي أفضل، وإن كان من السخرية المطالبة بهذا، لأن الضبط

(1) انظر:

- العوران، دروس مُستخلصة من الأزمة العالمية المعاصرة، مرجع سابق، ص 49 - 80.

Chapra, M. Umer. The Need for a New Economic System, *Review of Islamic Economics*, (2) International Association for Islamic Economics, 1 (1), 1991, pp. 9-47.

Oran, Ahmad F., An Islamic Socio-Economic Public Interest Theory of Market (3) Regulation, *Review of Islamic Economics*, International Association for Islamic Economics. Vol. 14, No. 1, 2010, pp. 125-146.

الأفضل لم يُكتشف بعد، في حدود ما نعلم، ومع هذا علينا أن نقبل بالقول بأنه يصعب، إن لم يستحل، التغلب على الجشع والمخاطر الأخلاقية التي أدت أداءً قذراً خلال الأزمة، وبكل المقاييس دون ضبط ومراقبة. وبناءً عليه، وفضلاً عن الحاجة إلى تطبيق قدر مقبول من الضبط والمراقبة، فإن العمل على تقوية الوازع الأخلاقي من خلال برامج تربوية مبنية على القيم والفضائل الإنسانية المجمع عليها بعيداً عن عبادة المال أمر لا مندوحة عنه البتة. وغني عن القول، إن القوانين والقواعد، على أهميتها، كضوابط ما قبل (Ex-Ante)، ليست رادعاً بديلاً على الإطلاق عن الوازع الأخلاقي. فللحد، وبقدر كبير من الجشع والمخاطر الأخلاقية، أي الفساد، فإن الرقابة الذاتية المنبثقة عن الوازع الأخلاقي هي أولاً وأخيراً الطريق إلى ذلك؛ لأنها ستعمل كرادع رئيس للانحراف السلوكي، عندئذٍ يُمكن أن تصبح ضوابط ما بعد (Ex-Post)، أي الرقابة القانونية، أكثر فعالية إذا ما نفذت بكل صرامة وأمانة واستقلالية، في حال وقوع الفساد؛ لأنها ستعامل مع حالات استثنائية.

ومن ناحية أخرى، ما زالت الطبيعة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي من بين الأمور التي اعتاد الرأسماليون على تغافلها فضلاً عن الالتزام بها. وإن علم الاقتصاد لم يكن ولن يكون واحداً من العلوم الطبيعية؛ لأن النشاط الاقتصادي لا يتم بين عناصر طبيعية، بل بين عناصر بشرية. ومن ثم، فإن التعامل مع ذلك النشاط لا يتم من خلال تطبيق قوانين فيزيائية، وإنما من خلال مؤسسات اجتماعية كما نبين هذا لاحقاً في الفصل السادس. من هنا، أصبح من الواضح أن المؤسسات الاجتماعية، بما فيها نظام العقود، التي يقوم عليها البناء الاقتصادي برمته، تتطلب في كثير من الدول، بل المتقدمة منها قبل غيرها، إعادة نظر جادة وحقيقية، لتمكينها من تحديد الحقوق والواجبات لكل أطراف النشاط بوضوح وشفافية، ولوضع السعي وراء المصلحة الخاصة، بعيداً عن المصلحة العامة، ضمن الضبط الاجتماعي؛ ولهذا جعل الإسلام الوفاء والالتزام بالعقود إحدى القواعد العامة الحاكمة للنشاط السوقي كما هو مبين في الفصل التاسع.

وأخيراً، فإن العولمة المالية قد تكون جذابة بعض الشيء وقادرة على تقديم قدر ما من الأفضلية النسبية لبعض الدول كما يُروج لها المروجون، لكن الحديث عن تلك الأفضلية النسبية لا تصاحبه عادة، ولو في الأقل، الإشارة إلى التكاليف الاقتصادية، بل والسياسية المترتبة عن تلك الأفضلية، أو الإشارة إلى أن السليبات قد تكون أكبر بكثير من الايجابيات. ومع هذا، لا بد وأن يُراعى، ولو في الأقل فنياً، أن العمل في عالم يخضع وبدرجة كبيرة إلى روابط مالية معقدة ومتقاطعة بشكل كبير لا يصعب ضبطه ومراقبته فحسب، بل يجعله أكثر هشاشة، كما هو في واقع الحال. وعليه، فإن وقوع أي فشل نُظمي في أحد أجزائه سيؤدي لا محالة إلى انطلاق سلسلة، كأثر الدومينو، من الآثار السلبية على المستوى العالمي، وقد كان هذا واضحاً كل الوضوح إبان أزمة عام 2008. وبناءً عليه كذلك، يجب أن تعمل الدول، لاسيما الفقيرة والأقل نمواً منها، على تهيئة البنية المؤسسية المناسبة، قدر استطاعتها وإمكانياتها الفنية والمادية المحدودة، حماية لاقتصادياتها؛ لأنه لا بد لها من التعايش رغم أنفها مع سياسات الانفتاح العالمي المفروضة عليها من قبل القوى الرأسمالية العالمية من خلال منظمة التجارة العالمية. وخلافاً لذلك، ستكون العولمة المالية تحدياً أكثر تدميراً لاقتصادياتها نتيجة للترابط المالي العالمي، وحسبنا شاهداً ما جرى خلال هذه الأزمة التي بدأت مالية، ثم انتهت اقتصادية، والتي بدأت أمريكية، ثم انتهت عالمية.

ومن ناحية أخرى، علينا أن نأخذ في الحسبان ما تبيّنه لنا الأزمة، كما بينت سابقاتها، وبقوة بخصوص مدى تأثير القطاع المصرفي والنقدي على الاقتصاد الحقيقي، الأمر الذي يتطلب من صانع القرار الاقتصادي أياً كان هذا أن يضع ذلك دائماً في الحسبان عند اتخاذ قراراته الاقتصادية -انطلاقاً من اعتقادنا أن التعامل المصرفي والنقدي الحالي سيستمر، وللأسف، تلبية لتطلعات المنظومة المصرفية العالمية العملاقة القائمة- مما يعني أن هناك دائماً أسباباً كامنة لانطلاق أزمة، بل أزمات، اقتصادية جديدة.

ثالثاً: تحليل أزمة منطقة اليورو والدروس المُستخلصة

يُعتقد، انطلاقاً من بعض التفسيرات الفنية، أن توفر السيولة عالمياً في فترة انطلاق العملة الموحدة (اليورو) عام 2002، وانخفاض معدلات الفائدة، والعمل في ظل عملة موحدة، جعلت الظروف مناسبة للقطاعين العام والخاص في دول اليورو بشكل عام، وفي دول الجنوب الأوروبي بشكل خاص، للحصول على قروض متدنية التكاليف مما غدى طفرة الإقراض، بشكل عام، والتي تركزت في الغالب في القطاع العقاري. ولعل هذا يفسر النمو الاقتصادي المصاحب الذي سُجل في هذه الدول، والذي جاء بمعدلات مرتفعة تفوق الطاقة الكامنة لقدرات تلك الاقتصاديات، لكن استمرار عمليات الاقتراض جعلت تلك الدول تعتمد بشكل كبير على القروض لإدارة اقتصادياتها. ونجم عن ارتفاع أسعار الأصول الانطباع الظاهري بتمتع صافي الأصول بوضع جيد، وتعزز هذا بالأداء الاقتصادي الجيد، وأخفى، في الوقت نفسه، تآكل القدرة التنافسية، وسمح للقطاعين العام والخاص، بشقيه العائلي والشركات، في الدول الأوروبية، خاصة دول الأزمة، بالاقتراض والإنفاق بحرية.

وما أن تغير اتجاه دورة الإقراض، وتوقفت عمليات الاقتراض، نتيجة لتغير ظروف الإقراض عما كانت عليه، أصبح الاستقرار المالي مهدداً وبشكل خطير، وانخفض صافي قيمة القروض، وتراجعت التدفقات النقدية، مما أوقع خسائر كبيرة على المقرضين المثقلين أصلاً بالديون، والمعتمدين على هياكل تمويلية هشة⁽¹⁾. وقد تركت عمليات الإقراض المفرطة كلاً من المصارف الأوروبية في حالة مديونية سيئة، من ناحية، وحكومات الدول الأوروبية غير المركزية في حالة عجز كبير في موازنتها العامة، وارتفاع كبير في حجم مديونياتها، مع عدم القدرة على الحصول على المزيد من القروض من الداخل والخارج على حدّ سواء، من ناحية أخرى. وهكذا أصبحت هذه الحكومات بحاجة ماسة لمن يمد

International Monetary Fund. World Economic and Financial Surveys, Global Financial (1) Stability Report, International Monetary Fund. 2012.

لها يد العون، أو أن تعلن عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، أي أن تعلن إفلاسها، وهذا ما لا يمكن للسلطة الأوروبية قبوله من منطلق سياسي، في الأقل.⁽¹⁾

ويؤكد كروجمان الذي يتناول الموضوع فياً، بل وبطريقة مماثلة لما سبق، على أن إدخال العملة الجديدة أدت إلى طفرة كبيرة في الإقراض لاقترابيات الأطراف الأوروبية، أو دول الأزمة؛ لأن المستثمرين اعتقدوا خطأ أن الاشتراك في ذات العملة يجعل من ديون دول الأطراف آمنة كما الديون الألمانية، وخلافاً لما يُشاع فإن تلك الديون لم تستخدم في تمويل الإنفاق الحكومي، المسرف في الغالب؛ إذ إن إسبانيا وإيرلندا كانتا تتمتعان، قبل الأزمة مباشرة، بفائض في موازنتهما وكان لديهما مستويات متدنية من الدين. ولهذا يرى كروجمان أن طفرة الإقراض غدت في الأساس طفرات كبيرة في الإنفاق الخاص، وبالذات على الإسكان. وعندما انتهت فترة الإقراض بشكل مفاجئ، كانت النتيجة وقوع أزمة اقتصادية ومالية عامة، وهكذا أدى الركود القاسي إلى خفض الإيرادات الحكومية، وإلى عجز كبير في الموازنات العامة، ونتيجة لذلك انهارت ثقة المستثمرين في سندات دول الأطراف، مما جعلها عاجزة عن الحصول على التمويل اللازم.⁽²⁾ ومما يُذكر أن كروجمان ينسجم مع موافقه التي يبين فيها أن الديون الخاصة، وليست الديون العامة، هي أساس الأزمة الأوروبية، وإن عدم المسؤولية، في ما يخص السياسة المالية العامة، ليست في قلب الأزمة إلا في حالة اليونان.⁽³⁾

ومن ناحية أخرى، هناك من يعتقد أن جذور الأزمة تعود إلى الاختلال المتسارع في التجارة الدولية، والذي تمثل في العجز المسجل في موازين

Ananda M R, GL Gupta and Ranjan Dash. The Eurozone Crisis: its Dimensions and Implications. <http://finmin.nic.in/WorkingPaper/pdf>, 2012. (1)

Krugman, Paul. *Euro zone Death Trip*, NY times. see: www.nytimes.com/2011/09/26/opinion/, (consulted on 15.11.2012). (2)

Ibid. (3)

المدفوعات، خاصة في دول الأزمة. ويعود ذلك، كما يرى جونسون، إلى نظام سعر الصرف الذي قبلت به الدول الأوروبية عند الانضمام إلى الاتحاد النقدي، وقبلت أيضاً بعدم تغييره بعد ذلك، على أمل أن يؤدي هذا الالتزام إلى تقارب إنتاجية الدول الأعضاء. ولكن الوقائع تشير إلى عدم تحقق ذلك، بل لقد وقع المزيد من الاختلال في الفجوة الإنتاجية ما بين دول الجنوب ودول الشمال الأوروبي، الأمر الذي مكّن بعض دول الشمال من زيادة صادراتها، ومن ثمّ تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، بينما لم تتمكن دول الجنوب من ذلك، مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري في تلك الدول، ومن ثمّ عجز في ميزان المدفوعات، الذي تم تمويله عن طريق الاقتراض من الداخل والخارج على حدّ سواء. ومن المعلوم أن العجز في ميزان المدفوعات يقابله فائض في الحساب الجاري نتيجة للاقتراض، ويرى جونسون أن كيفية توظيف هذا الفائض هي السبب وراء تعثر الأسواق أو الأزمة التي تعاني منها دول الجنوب الأوروبي.⁽¹⁾

ويشير المحللون إلى أن الاقتراض المفرط الذي قامت به دول الأزمة (اقترضت اليونان وإسبانيا والبرتغال ما يعادل 10 إلى 15% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما اقترضت إيرلندا ما يعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي) استُخدم بشكل أساسي في تمويل الاستهلاك الخاص، والتوسع في الإسكان بدلاً من العمل على بناء قدرة إنتاجية أعلى، من شأنها أن تمكن تلك الدول من سداد أو خدمة ديونها.⁽²⁾ ومع هذا، فإننا لا نجد إجابة شافية عن: لماذا ارتفع الإنفاق الخاص العام، ابتداءً؟ وكما قلنا سابقاً، إن هذه التحليلات الفنية، على أهميتها، لا تُسعدنا في فهم حقيقية ما دار ويدور. ومرة أخرى، تكمن القضية من وجهة نظر المحللين الرأسماليين في توافر السيولة، ونجدهم يتسابقون، مرة أخرى، ليقولوا لنا ماذا جرى لهذه السيولة، وكيف تحولت إلى خسائر بالنسبة

Johnson, Simon. The End of the Euro is not about Austerity, NYTimes, June 21, 2012, (1) <http://economix.blogs.nytimes.com/2012/06/21/>, (consulted on 10.11.2012).

Higgins, Matthew and Thomas Klitgaard. Euro Area Spending Imbalances and the (2) Sovereign Debt Crisis, May 2, 2012, Federal Reserve Bank of NY's site.

لبعضهم، وأرباح بالنسبة لبعضهم الآخر، وكيف غاصت بعض الدول في مستنقع الديون. وهنا نعيد القارئ، تفادياً للتكرار، إلى ما ذكرناه سابقاً بخصوص تحليل أزمة عام 2008، من وجهة نظر إسلامية؛ إذ إنه ينطبق تماماً هنا. ومع هذا؛ فإنه لا بد لنا من أن نتساءل: أهى السيولة، أم قرارات البشر، مقرضين ومقترضين؟ وهل تتوافر السيولة تلقائياً، أم بفعل فاعل، ولغاية في نفس يعقوب، عن طريق عملية "خلق النقود" والأدوات المالية، مثل المشتقات وغيرها؟ وهل أصبح توافر السيولة لعنة على العالم أن يخشى منها؟

من ناحية أخرى، ومن حيث الإجراءات المتخذة، يُدعى كالعادة ظاهرياً بإنقاذ الاقتصاد، وعملياً يتم إنقاذ المصارف؛ وتدعى الدول ظاهرياً تحمّل دفع المديونية، وعملياً تُحمّل هذه للأجيال الحالية والمستقبلية من المواطنين، الأمر الذي ينعكس سلباً على الدخل الحقيقي للمواطن، ومن ثمّ المزيد من تدهور المستوى المعيشي. وإذا تأملت حقيقة التعامل مع الأزمات الرأسمالية والجرعات العلاجية المتخذة، والممولة بشكل أكبر من مواطني الطبقة الوسطى والسفلى، فإنك لا بد وأن تخلص إلى القول بأن تلك الإجراءات ستؤدي حتماً، في نهاية المطاف، إلى ما أدت إليه دائماً، أي تمويل غنى الأغنياء من خلال زيادة فقر الفقراء.

ومرة أخرى نجد الفساد يؤدي دوراً قذراً في صناعة أزمة رأسمالية أخرى، أزمة منطقة اليورو في هذه الحالة، مثلما أدى في صناعة أزمة عام 2008. ودون الدخول في تفاصيل، نكتفي بالإشارة إلى بعض ما ورد في تقرير منظمة الشفافية العالمية الذي يقول: "تعاني عدداً من الدول في جنوب أوروبا -اليونان وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا- من عجز خطير في ما يخص المساءلة في القطاع العام، ومشاكل عميقة الجذور في ما يخص الكفاءة، وممارسات خاطئة، وفساد دون سيطرة كافية ودون عقوبات، وإنه لم يعد بالإمكان تجاهل الصلات القائمة بين الفساد والأزمة النقدية والمالية الجارية في هذه الدول؛ إذ يشكل الفساد غالباً

ممارسات قانونية، ولكنها غير أخلاقية، ناجمة عن عمليات وقواعد الضغط غير الشفافة، والمتاجرة بالسلطة والنفوذ، والتداخل بين القطاعين العام والخاص.⁽¹⁾ ومن نقاط الضعف المشار إليها في التقرير: عدم ضبط وتنظيم تمويل الأحزاب السياسية بما يكفي، وإحاطة عمليات الضغط بالسرية، وعدم ارتقاء المجالس النيابية إلى المعايير الأخلاقية، وعدم إمكانية الوصول عملياً إلى المعلومات، واستمرار المخاطر العالية للفساد في القطاع العام، سواءً ما يخص الإيرادات والإنفاق، أو ما يخص المعاملات الرسمية، وأن لدى كل من اليونان وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال قصوراً خطيراً في أنظمة النزاهة.

ومن ناحية أخرى، يشير البيان الصحفي للمفوضية الأوروبية إلى أن الفساد ما يزال يمثل مشكلة رئيسة في دول الاتحاد الأوروبي، الذي يُعتقد أن مستوياته قد ارتفعت خلال السنوات الأخيرة، بل إن الفساد يمثل، وفقاً للبيان، واحداً من أكبر التحديات التي تواجهها أوروبا التي يكلفها الفساد ما مقداره 120 بليون يورو سنوياً!⁽²⁾ ولعل القارئ يقول متسائلاً ومحقاً: أيحصل كل هذا في أوروبا؟ ولا يسعنا هنا إلا القول وفقاً للمصطلحات القانونية بأن الاعتراف سيد الأدلة، ولم العجب؟ هذه هي الرأس مالية، وانظر حولك، تجد أن كل ما ذكر أعلاه بخصوص أوروبا يحصل تماماً، بل ولربما على نطاق أوسع نسبياً، في الواقع الذي تعيش فيه الغالبية العظمى من شعوب العالم.

ومما يمكن أن نستخلصه من هذه الأزمة فضلاً عما ذكرناه بخصوص أزمة عام 2008 والذي ينطبق في هذه الحالة أيضاً هو أن الأزمات الاقتصادية العالمية هي في الأساس أزمات مصرفية، وذلك نتيجة لسببين: أولاً، الاعتماد الكبير على تمويل النشاطات المالية والاقتصادية من خلال الائتمان، بالإضافة إلى العولمة

(1) Transparency International. Money, Politics, Power: Corruption risks in Europe, www.transparency.org, 2012, p. 3.

(2) European Commission. Eurobarometer: Corruption on the rise? European Commission- Press release, 2012. europa.eu/rapid/pressReleasesAction, (consulted on 20-8-2013).

المصرفية التي تؤدي إلى انتقال العدوى وبسرعة هائلة بين المؤسسات المالية والاقتصادية، ومن ثم بين الدول. وثانياً، تحويل القروض الخاصة إلى قروض سيادية على الدولة، بل على المواطنين، تغطيتها عن طريق ما يُسمى بعمليات الإنقاذ، التي يتحمل عبئها ظاهرياً الحكومات وعملياً المواطنون. ولأن التعامل المذكور لن يتغير فإنه سيدفع بالتأكيد إلى وقوع المزيد من الأزمات المصرفية ومن ثم الاقتصادية؛ لأنه ليس ثمة ما يردع رجال المال وأسواقه عن الدخول في عمليات عالية المخاطرة، واستخدام الرافعة مرة تلو الأخرى لزيادة أرباحهم، تماماً مثلما حصل في أزمة عام 2008. ولقد بات أصحاب القرار المصرفي، عالمياً، على يقين تام من أن الحكومات، والمجالس الشعبية، لا بد وأن تغض الطرف عن اتخاذهم لقرارات تفتقر إلى أدنى درجة من الحكمة والمسؤولية من منطلق "وطني"، ولأسباب أخرى.

وهكذا ستتقدم الحكومات، مرة تلو الأخرى، إلى إنقاذ المصارف المتعثرة؛ لأن عجز هذه المصارف عن سداد ديونها، وتلويحها بإمكانية إفلاسها يصبح قضية وطنية على المجتمع بأسره العمل على حلها، ومن ثم تصبح قضية إنقاذ المصارف - عديمة المسؤولية - قضية إنقاذ وطن. وفي هذه الحالة لن تجد أحداً من أصولي السوق من يتجرأ على مجرد التذكير بالحرية الاقتصادية، أو عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، ناهيك عن المطالبة بذلك. ولكن، إن تحميل المجتمع بأسره تبعة الديون الخاصة للمؤسسات المصرفية وغيرها (Debt Socializing)، فضلاً عن السماح لهذه المؤسسات بالحفاظ على الأرباح المتحققة، لا يعدو كونه فساداً رأسمالياً قذراً بامتياز، ولا وطنية فيه البتة. إن الفساد المذكور لن يؤدي إلا، كما ذكرنا سابقاً، إلى زيادة غنى الأغنياء عن طريق زيادة فقر الفقراء، فضلاً عن المزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي. وهكذا دواليك. وكالعادة في كل أزمة، سيطلع علينا أحد المحللين الاقتصاديين الرأسماليين، ليسوغ لنا الأمر، وليحدثنا عن أن ما يحصل من أزمات أمر طبيعي؛ لأن الاقتصاد يدخل عادة في

دورات أعمال مختلفة، ما بين صعود وهبوط في النشاط، أم تراه "ديالكتيك" الفساد الرأسمالي.

إن الحقيقة الواضحة وضوح الشمس، والتي لا يبدو أن منظري السياسة الاقتصادية العالمية ولا صناع قراراتها على حد سواء يُلقون لها بالاً، تبين بما لا يدع مجالاً للشك أن أصل المشكلات والأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الحقيقي العالمي ناجمة فنياً في الأساس عن أزمات مصرفية ومالية، وهذا بيت القصيد. ومن ثم فالأسباب الحقيقية للأزمات الاقتصادية، تكمن أولاً في سلوك الإنسان الاقتصادي، كما سبق وصفه، وثانياً في سلوك كامل الصناعة المصرفية وأدواتها المبنية أساساً على الدور المفروض على النقود أن تقوم به، أي دور السلعة، خلافاً لعله وجوهر وجودها بوصفها وسيطاً للتبادل ليس إلا، وكذلك على معدل الفائدة أو الربا، ولا عجب إذن أن يُحرّمها الإسلام.

لقد دفع صناع القرارات المصرفية والمالية النظام الرأسمالي إلى الاعتماد وبشكل متزايد، بل ومفرط، على النقود الائتمانية، وأصبح النظام الرأسمالي نظاماً يسير فعلياً وعملياً من خلال الائتمان بما فيها المشتقات بأنواعها غير الخاضعة فعلياً للرقابة والضبط. وبناءً عليه، أصبح الباب مفتوحاً على مصراعيه للتوسع في عرض النقود الائتمانية، وما يترتب عن ذلك، وفقاً لتطلعات صناع القرار المصرفي والمالي، ومهندسي الأدوات المالية. وأصبح الاقتصاد معتمداً على ما بات يُعرف عند الاقتصاديين الرأسماليين بظاهرة الأمولة (Financialization)، والتي تبين الدور المتزايد، بل والمتعاظم، لاستخدام النقود الائتمانية، في عمل النظام الاقتصادي الرأسمالي.⁽¹⁾ وبناءً على كل ما سبق، إذا أردت أن تبحث عن أسباب هذه الأزمة الاقتصادية أو تلك محلياً أو عالمياً فانظر مباشرة إلى سلوك وأداء الجهاز المصرفي بكامل مكوناته فإنك ستجد هناك ضالتك.

Foster, John Bellamy. The Financialization of Capitalism, *Monthly Review*, 2007. Vol. (1) 58, No. 11, <http://monthlyreview.org>. (consulted on 20.06.2013).